إلياس خوري

فلسطين... سؤالاً

السؤال

الفلسطيني الذي يحيّرني، هو لماذا لا تزال الأساطير قادرة على حجب حقائق الحاضر؟ لن أستعيد هنا خطيئة إسرائيل الأصلية، خلال حرب النكبة في سنة ١٩٤٨، التي كانت القابلة التي استولدت التطهير العرقي في فلسطين. وإنما أريد التوقف عند ثلاث أساطير لا تزال قادرة على خداع الرأي العالم العالمي، مخلّفة شعوراً بأن العدالة والسلام لا يستطيعان أن يكونا عنصرين متكاملين في صوغ حاضر المشرق العربي ومستقبله.

أحد العوائق الكبرى التي تواجه مناقشة المسألة الفلسطينية بشكل موضوعي وعقلاني، هو اضطرار الباحث إلى العودة الدائمة إلى البديهيات، كي يبرهن أن هناك شعباً فلسطينياً طُرد من بلده بالقوة في سنة ١٩٤٨، و / أو أن فلسطين لم تكن أرضاً يباباً أو صحراء حين سقطت بيد الحركة الصهيونية، و / أو أن فلسطين هي المكان الأخير في العالم الذي يتعرض لاحتلال عسكري كولونيالي ذي طبيعة عنصرية، يتم فيه تحويل الفلسطينيين إلى يهود اليهود.

ما أدعوه بديهيات إنما هي أمور عرضة لامتحان دائم سيتحول، حين نربطه بالأساطير الثلاث التي سأناقشها في هذه الورقة، إلى مشكلة حقيقية. ذلك بأنه من دون كشف وهميّة هذه الأساطير، فإن النقاش سيبقى في متاهة سياسية وأخلاقية، ولن يقود إلاّ إلى طريق مسدود.

في قصيدته "على هذه الأرض ما يستحق الحياة" كتب الشاعر الفلسطيني الكبير محمود درويش عن "خوف الغزاة من الذكريات" و"خوف الطغاة من الأغنيات". ليس هذا الخوف مجرد استعارة شعرية، وإنما هو جزء من الحقائق اليومية في القرى الفلسطينية في إسرائيل، التي دُمّرت وغُطيت أطلالها بالغابات. العلاقة بين هذه الغابات الجديدة والذاكرة المدفونة تحتها ستقود في قصة الكاتب الإسرائيلي أ. ب. يهوشع "إزاء الغابات" إلى النار التي ستلتهم الغابة كاشفة عن بقايا ماض لا يزال حاضراً.

لن أتكلم عن الذكريّات والحنين إلى وطن

* الكلمة الافتتاحية في الندوة التي نظّمها التحالف التقدمي للاشتراكيين والديمقراطيين في البرلمان الأوروبي، بالاشتراك مع "منتدى كرايسكي" بعنوان: "رؤى للسلام في الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي: التقسيم وبدائله"، والتي عُقدت في البرلمان الأوروبي في بروكسل بتاريخ ٥ شباط / فبراير ٢٠١٥.

ضائع، بل عن تاريخ راهن، وعن حقائق لا تزال مغطاة بسردية المنتصر الذي نجح في تحويل الأساطير إلى جزء من الخطاب السياسي السائد.

سأتكلم عن ثلاثة أساطير: أسطورة التقسيم، وأسطورة الافتراض أن مشكلة اللاجئين نجمت عن الحرب العربية ـ الإسرائيلية، وأسطورة عملية السلام وحل الدولتين في إطار اتفاق أوسلو. وستكون عملة تفكيك هذه الأساطير مدخلي إلى استشراف آفاق المستقبل.

I ـ أسطورة التقسيم

السؤال الذي غالباً ما يُرفع في وجه النضال الوطني الفلسطيني هو لماذا لم يوافق الفلسطينيون على قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة في سنة ١٩٤٨، وعندما يأتي الجواب أن المجلس الوطني الفلسطيني الذي عُقد في الجزائر في سنة ١٩٨٨، بنى إعلانه الدولة الفلسطينية على حيثيات القرار الأممي رقم ١٨١، الذي هو النص القانوني للتقسيم، يأتيك الجواب بأن هذه الموافقة جاءت متأخرة.

من العبث مناقشة مسألتَي الزمن والتأخر مع مَن يدّعي أن شرعيته نابعة من "وعد إلهي"، ومع خطاب قومي شكّل الانتظار ألفَي عام قبل "عودة" اليهود إلى "أرض ميعادهم"، أحد ركائزه الثابتة!

هذا النوع من النقاش يقود إلى لا مكان، وبدلاً من ذلك أقترح تغيير السؤال طارحاً مسألة التقسيم نفسها: هل كان هناك مشروع حقيقي لتقسيم فلسطين إلى دولتين؟ أم إن مشاريع التقسيم المختلفة شكلت غطاء للتطهير العرقي والاستيلاء على فلسطين وضمّ ما تبقّى منها إلى شرقي الأردن؟

الاقتراح الأول لتقسيم فلسطين أعدته اللجنة الملكية البريطانية برئاسة اللورد بيل التي أُرسلت إلى فلسطين في نيسان / أبريل ١٩٣٦ عقب اندلاع الثورة الفلسطينية ضد الانتداب البريطاني والهجرة اليهودية. هناك ثلاث نقاط أساسية يجب التوقف عندها في هذا المشروع:

١ ـ عدد السكان العرب في الدولة اليهودية المقترحة كان مساوياً تقريباً لعدد سكانها اليهود: ٣٠٤,٩٠٠ يهودي في مقابل ٢٩٤,٧٠٠ عربي، بينما لا يشكل اليهود سوى نسبة ضئيلة من سكان الدولة العربية: ٧٢٠٠ يهودي في مقابل ٤٨٥,٢٠٠ عربي. ومن أجل حل هذه المعضلة التي تجعل من الدولة اليهودية دولة ثنائية القومية، يقترح المشروع "النقل الإجباري، أي الطرد،" (compulsory transfer) للعرب من الدولة اليهودية.

٢ ـ أوصت اللجنة بضمّ الدولة العربية إلى شرق الأردن.

٣ ـ يقترح المشروع إبقاء القدس وبيت لحم ورام الله وعشرات القرى الفلسطينية تحت الانتداب البريطاني.

وسيصبح هذا التقرير مرجعاً لجميع مشاريع التقسيم الأُخرى، وهذا ما نراه في مشروع التقسيم الذي أقرته الحكومة البريطانية في سنة ١٩٤٤، والذي أحدث تعديلات على مشروع بيل من دون أن يمسّ مبدأ الضم إلى شرق الأردن.

كما نرى، فإن في مشروعَي التقسيم هذين لا وجود لدولة فلسطينية. وعلى الرغم من أن قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ أشار إلى دولتين، فإنه كان واضحاً أنه لم يكن هناك دولتان في الأفق، وأن مصير فلسطين سبق أن حُسم في تقرير بيل:

دولة يهودية خالية من العرب من جهة، وإلحاق الضفة الغربية بشرق الأردن، من جهة ثانية. وقد تأكد ذلك من المعلومات الموثقة التي نشرها المؤرخون الإسرائيليون الجدد عن صفقة عُقدت بين الحركة الصهيونية والأمير عبد الله.

II ـ أسطورة مسألة اللاجئين كنتيجة للحرب العربية ـ الإسرائيلية

لم تنشأ مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بسبب الحرب التي شنتها الدول العربية على الدولة اليهودية الوليدة في سنة ١٩٤٨. فالمشكلة نشأت قبل هذه الحرب، من خلال تطبيق "الخطة دالت" لاحتلال أكبر مساحة من فلسطين وطرد سكانها قبل تاريخ ١٥ أيار / مايو، وهو التاريخ الرسمي لنهاية الانتداب البريطاني. وفي دراسته عن "الخطة دالت"، والتي نُشرت أولا في *The Middle East Forum* (١٩٦١)، برهن المؤرخ الفلسطيني وليد الخالدي أن هذه الخطة التي بُدىء تطبيقها في الأول من نيسان / أبريل سنة ١٩٤٨، أي قبل نهاية الانتداب البريطاني ودخول الجيوش العربية، تألفت من ثلاث عشرة عملية عسكرية، ثماني منها كانت خارج حدود الدولة اليهودية المقترحة في قرار التقسيم.

وأثمرت الخطة دالت عن احتلال المدن الساحلية الرئيسية: حيفا ويافا وعكا، فضلاً عن تدمير عشرات القرى الفلسطينية، وطرد سكانها.

كانت طبرية هي المدينة الفلسطينية الأولى التي سقطت بيد الصهيونيين (٦ نيسان / أبريل) ثم لحقت بها حيفا (٢١ نيسان / أبريل) ويافا (١٣ أيار / مايو) وعكا (١٦ أيار / مايو). وقد وُوجهت القوات الإسرائيلية الكبيرة العدد نسبياً والحسنة التسليح والتنظيم، بمقاومة غير منظمة ولا تملك قيادة موحدة، وبمتطوعين ينقصهم العدد والعتاد.

الأعمال الوحشية التي ارتُكبت في مجزرة دير ياسين (٩ نيسان / أبريل) ستتكرر بصيغ مختلفة، وسيكون نتيجة ذلك أن جزءاً أساسياً من التطهير العرقي تم إنجازه قبل بداية الحرب العربية ـ الإسرائيلية في سنة ١٩٤٨.

لا أريد مناقشة أسطورة داود اليهودي في مواجهة جوليات العربي، لأن التفوق العسكري الإسرائيلي، عدداً وعتاداً، على الجيوش العربية مجتمعة صار حقيقة تاريخية موثقة. لكن ما أريد الإشارة إليه هو أن التطهير العرقي لفلسطين لم يكن نتيجة الحرب، وإنما كان أحد أسبابها، وأن عملية طرد الفلسطينيين، التي أشار إليها مشروع بيل، كانت أحد عناوين مشروع التقسيم الأممي، وجزءاً عضوياً من مشروع احتلال فلسطين من جانب حركة استعمارية.

نستطيع هنا أن نتحدث طويلاً عن الأخطاء والضعف وغياب القيادة في الجانب الفلسطيني، غير أن هذه الأخطاء لا تبرر شيئا. نعم إنها توضح صورة الواقع الملموس، لكن متى كان ضعف الضحية يبرر أعمال الجلاد؟!

في روايته "عائد إلى حيفا" صاغ غسان كنفاني مسألة الضعف والأخطاء ببلاغة: "... ولكن متى تكفّون عن اعتبار ضعف الآخرين وأخطائهم مجيّرة لحسابكم؟... وأنتَ، أتعتقد أننا سنظلّ نخطئ؟ وإذا كففنا ذات يوم عن الخطأ، فماذا يتبقّى لديك؟"

III ـ أسطورة عملية السلام

اعتبر إدوارد سعيد اتفاق أوسلو خطأ

فلسطينياً جسيماً. فالقيادة الفلسطينية، بحسب مؤلف "الاستشراق"، لم تتعلم كثيراً من دروس التاريخ، ووقّعت اتفاقاً لا يقدم حلاً لمسألة العلاقة بين "الحضور والتأويل"، التي تحكّمت بالأيديولوجيا الصهيونية منذ بداياتها. فالحضور الفلسطيني يتم تأويله في الخطاب الإسرائيلي السائد بصفته غياباً، وهكذا فإن عبارة "الحاضر ـ الغائب" (وهي عبارة "قانونية" إسرائيلية تُستخدم لوصف الفلسطينيين الذين طُردوا من ديارهم لكنهم بقوا خلف الخط الأخضر)، ستشمل اليوم الفلسطينيين في الأراضي التي احتُلت في سنة ١٩٦٧، والذين يعيشون في ظل حكم ذاتي إشكالي، محرومين من حقوقهم، يقاومون مختلف المشاريع الإسرائيلية التي تهدف إلى تغييبهم، ويواجهون الوقائع التي يفرضها الاستيطان الكولونيالي الزاحف.

لقد أثبتت التطورات التاريخية أن رأي إدوارد سعيد لم يكن خطأً، لكنني أفضّل أن أقرأ "عملية السلام" خارج مقولة الأخطاء التاريخية. فأنا أفترض أن الكلمة الملائمة لوصف اتفاق أوسلو هي "الاستسلام". فالقيادة الفلسطينية لم تنل في مقابل اعترافها بدولة إسرائيل اعترافاً إسرائيلياً بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وإنما اعترافاً بمنظمة التحرير كممثل شرعي للشعب الفلسطيني!

من جهة أُخرى، فإن المنظمة قدمت تنازلاً كبيرا عبر تخلّيها عن ٧٨٪ من الأرض الفلسطينية، ووافقت على تقسيم جديد للبلد يتجاوز كثيراً ما سبق لقرار التقسيم أن أعطاه للدولة اليهودية. هذا استسلام حقيقي لا ريب فيه. وكما في كل استسلام فإن المهزوم يطالب بحقوقه الدنيا التي تتلخص، في الحالة الفلسطينية، في الحق في الوجود.

تقول قراءتي لاتفاق أوسلو إن الفلسطينيين قبلوا ما لا يُقبل من أجل الحفاظ على حقهم في الوجود، لكن هذا الاتفاق لم يقدّم لهم هذا الحق.

يشير فشل اتفاق أوسلو إلى أن المؤسسة الإسرائيلية لا تريد، أو ليست قادرة على القبول بتقسيم فلسطين بين دولتين سيدتين. وهذا الموقف ليس نتاج سياسات الحكومات اليمينية في إسرائيل، كما يظن الكثيرون، بل إنه تبلور في عهد حكومة حزب العمل برئاسة إيهود باراك في مفاوضات كامب دايفيد ٢٠٠٠، هذه المفاوضات التي أدى فشلها إلى اندلا ع الانتفاضة الثانية.

يتمثل مأزق "عملية السلام" في رفض المؤسسة الإسرائيلية القبول بالاستسلام الفلسطيني، لأن قبول هذا الاستسلام سيعني، وإن بطريقة موارِبة، الاعتراف بالحاضر الفلسطيني والتخلي عن تأويله بصفته غياباً.

يقودنا هذا التحليل إلى حقيقة أن النكبة ليست حدثاً تاريخياً بدأ وانتهى في سنة ١٩٤٨، بل إنها مسار بدأ في سنة ١٩٤٨ ولا يزال مستمرا، ولا مؤشرات إلى إمكان أن يتوقف في المستقبل القريب.

يرى المفكر الفلسطيني رائف زريق أن أي نقاش جدّي بشأن فلسطين ومستقبلها يجب أن يبدأ انطلاقاً من سنة ١٩٤٨. إن نقطة الانطلاق من أجل إعادة النظر في مستقبل فلسطين وإسرائيل يجب أن يكون النكبة ليس بصفتها حقيقة تاريخية فقط، بل عبر تعبيراتها المستمرة راهناً أيضاً.

وستكون إعادة النظر هذه عملاً فكرياً شاقاً، لأن قراءة النكبة المستمرة في أفق العدالة والمساواة، تحتاج إلى مقتربات جديدة تتجاوز الادعاءات الأسطورية والقومية والدينية، وتسعى لاكتشاف

وسائل جديدة تقوم بتحرير الأرض من الكولونيالية، والتحرر من أوهام بناء الحاضر بحجارة مأخوذة من ماضٍ مسياني ـ قيامي.

هل يقود هذا إلى دولة ثنائية القومية، أو إلى دولتين تضمهما وحدة كونفدرالية، أو إلى كونفدرالية شرق أوسطية ديمقراطية واشتراكية؟ لست أدري. لكن أعلم أن الأوان آن لاكتشاف طرق جديدة للتفكير، تمهد طريق النضال من أجل الحرية والتحرير.

نزع الحجاب الذي يغطي الأساطير، لا يقود بالضرورة إلى حلول، بل ربما يقود أيضاً إلى خطاب قومي متعجرف، كما هي حال المؤرخين الإسرائيليين الصهيونيين الجدد الذين يشرعنون الجريمة في سياق اعترافهم بها. فخطاب هؤلاء المؤرخين يشير إلى أن الأيديولوجيا المسيطرة في زمن الرأسمالية المتوحشة، تقود إلى خطاب يحتقر الألم الإنساني، لأنها أسيرة مشروع قومي عنصري، سواء أكان هذا المشروع دولة يهودية تطالب ضحاياها بالاعتراف بطبيعتها اليهودية، الأمر الذي يُفقدهم حقوقهم، أو دولة إسلامية عاجزة عن الاعتراف بأن المشرق العربي كان وسيبقى أرضاً للتعدد.

اقتراحي هو أن الوسيلة الأفضل، وربما الوحيدة، لقراءة فلسطين، هو قراءتها بصفتها سؤالاً. فلسطين اليوم هي القضية الكبرى المطروحة أمام الضمير الإنساني، ولذا فإن قراءتها كمسألة قومية فقط حوّل ضحايا المحرقة النازية إلى مجرد جلادين للشعب الفلسطيني.

سأنهي هذه المداخلة بهذه الحكاية التي رواها ايلان بابهْ في كتابه "التطهير العرقي في فلسطين"، عن احتلال قرية سعسع وتدميرها في ١٤ شباط / فبراير ١٩٤٨، وهي حكاية مشحونة بالدلالات الإنسانية العميقة، التي تجعل منها واحدة من الحكايات التي تستحق الاستعادة بشكل دائم.

تقول الحكاية إن قائد الوحدة الإسرائيلية المكلفة احتلال القرية، موشيه كالمان، روى لجريدة "نيويورك تايمز" (١٤ نيسان / أبريل ١٩٤٨) أن القوات الإسرائيلية لم تواجه أي مقاومة من السكان، حين دخلت القرية وبدأت بتزنير منازلها بالـ "ت.أن.ت." "صادفنا حارساً عربياً" قال كالمان، "شلّت المفاجأة الرجل إلى درجة أنه لم يسأل مين هادا؟ بل سأل إيش هادا؟ أحد رجالنا الذي كان يعرف العربية أجابه ضاحكاً: هادا إيش (كلمة إيش تعني النار بالعبرية)، ثم أطلق عليه النار."

تُظهر هذه الحكاية الفرق بين الأسئلة والأجوبة، فبدلاً من أن يطرح الجندي الإسرائيلي على نفسه السؤال عن ماذا يجري ولماذا، قام هذا الجندي بتحويل المزيج العربي ـ العبري في جوابه إلى نار أُطلقت على السؤال وأردت الفلاح الذي جرؤ على طرحه.

بين إيش العربية التي تعني لماذا، وإيش العبرية التي تعني النار، تقع مأساة فلسطين. فإذا تابعنا معالجة المسألة بصفتها جواباً، فإن الإيش أو النار لن تكتفي بإحراق الغابة، كما في قصة أ. ب. يهوشع، بل ستقوم بإحراق مراقب الغابة الإسرائيلي والفلاح الفلسطيني الأخرس والمنطقة بأسرها. ■